المحاضرة الثانية: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس (الأسباب والتداعيات)

انعكست الأوضاع العامة التي عرفت تونس خلال القرن التاسع عشر سلبا،بمما جعلها تواجه مصير التدخل الإستعماري الذي ارتبط نشاطه بدوافع وأسباب مستغلا الظروف الصعبة التي عرفتها تونس.

أولا– أسباب الإحتلال الفرنسي لتونس:يمكن إجمال أسباب احتلال فرنسا لتونس فيما يلي:

1–استراتيجية :الموقع الإستراتيجي لتونس والمتمثل في قربها من صقلية التي تبعد عنها الإ بحوالي 140 كلم وإشرافها على البحر المتوسط بما يسمح بمراقبة طريق العبور بين غربي المتوسط وشرقه، كما شكّلت أهمية بالغة بما سمحت به من مراقبة طريق العبور بين غربي المتوسط وشرقه حيث مثل مرفأ بنزرت منزلة خاصة،واتخذته إنجلترا منطلقا لحماية طريق الهند الذي مثل أحد أركان سياستها الكبرى، ولعل هذا ما جعلها محل اهتمام من طرف القوى الأوروبية العظمى[1].

2– اقتصادية:

– رغبة القوى الأوروبية ومن بينها فرنسا في إيجاد أسواق لتصريف المنتجات ومجالا للإستثمار،ونمو الإستقطاب المالي عن طريق بعث القرض العقاري الرهني ومد السكة الحديدية واستخراج المناجم واستغلال الموانئ.

–التنافس الأوروبي عل تونس وخاصة بين إيطاليا وفرنسا، فقد تمكنت إيطاليا من الحصول على امتياز شراء الخط الحديدي : تونس – حلق الوادي – المرسى، على حساب شركة بون– قالمة الفرنسية التي حصلت على امتياز سنة 1876،فعزمت الحكومة الفرنسية على التهديد بالقوة لافتكاك الإمتيازات الإقتصادية لصالحها في المجال الفلاحي والصناعي،باعتبار أنّ الإحتلال الإقتصادي يسهل عملية التدخل السياسي خاصة وأنّ قنصل إيطاليا بتونس " ماشيو Maccio بذل مجهودات لتعزيز مصالح بلاده على حساب فرنسا، ونتج عن هذه الإمتيازات أن أصبحت البلاد التونسية رهينة القوى الأوروبية وتتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية أدّت بفرنسا ورئيس حكومتها جول فيري إلى التسريع بعملية فرض الحماية على تونس[2].

– التوغل الرأسمالي في تونس وتصدير رؤوس الأموال الذي عرفته مرحلة ما بين 1851 – 1873 بفضل الأرباح التي تحققت في الصناعة والتجارة وكذا البنوك، والمضاربة التي قام بها رجال المال من أجل شراء الأسهم التونسية بأسعار منخفضة، وقد اعترف بذلك وزير المالية الفرنسي "ليون ساي" الذي صرّح في جوان 1882 بأن الغزو الفرنسي سبقته عمليات مضاربة وفرت للتجمعات المالية المشهورة أسهما تونسية تم شراؤها دون قيمتها الحقيقية ..."[3].

---

[1] .المحجوبي ، انتصاب الحماية ،ص 26.

[2] .المرجع نفسه،ص 21.

[3] . نفسه،ص 39.

– عجز تونس عن تسديد الديون سنة 1869 وإعلان الدول العظمى عن حماية مصالحها خاصة فرنسا بريطانيا وإيطاليا،وتنصيب اللجنة المالية العالمية وتصرّفها في مداخيل تونس مما تسبب في تراجع السيادة التونسية وفقدان تونس مقومات سيادتها وفتح المجال أمام الإحتلال الإوروبي[1].

3- اجتماعيا:

– الرغبة في الإستفادة من اليد العاملة المحلية ورخصها، إضافة إلى التخلص من مشكل البطالة باستيعاب عدد كبير من العاطلين الأوروبيين وحلّ مشكل الشغل وما ارتبط به من مشاكل اجتماعية عن طريق توظيف العنصر البشري الأوروبي بالمستعمرات، وهذا ما كانت تسعى إليه الدول الأوروبية وخاصة فرنسا في تونس عبر توسعها الإقتصادي ثم التوسع الإستعماري.

4– السبب المباشر(ذريعة):

تذرعت فرنسا بحماية الحدود الجزائرية من تهديد القبائل التونسية وخاصة قبائل بني خمير التي توغلت في الجزائر للإنتقام من قبيلة أولاد سدرة بعد قتل أحد أفرادها في 16 فيفري 1881، وحدوث مناوشات بين القوات الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30- 31 مارس من نفس السنة، مما أدّى إلى تدخل القنصل الفرنسي ومطالبة السلطات الفرنسية بفرض الحماية بدعوى الحفاظ على الأمن في الحدود[2].

ثانيا–الحملة العسكرية الفرنسية وفرض الحماية:

قررت فرنسا برئاسة جول فيري في مارس 1881 احتلال تونس، وفق خطة معدّة في مختلف الجوانب باحتلال شمال البلاد وفرض الحماية[3] على الباي ثم السيطرة بعدها على كامل البلاد، كما كانت الجالية الفرنسية في تونس قد طالبت حكومتها في 14 آذار/مارس بالتدخل لحماية حقوقها وأموالها، في حين حصلت فرنسا على الضوء الأخضر من طرف المستشار الألماني بسمارك من خلال تأييده الإحتلال الفرنسي لتونس[4].

واستند تبرير الحملة إلى ذريعة حماية الحدود الجزائرية من هجومات القبائل التونسية وبخاصة قبائل بني خمير للحصول عل مصادقة البرلمان في 07 أفريل1881 على العملية العسكرية وهجم الجيش الفرنسي برا من الجزائر

---

[1] .عبد المجيد كريم وآخرون ،موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة)1881- 1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،تونس،2008،ص9.

[2] . شاوش حباسي،فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي 1881- 1883، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8 السنة 94/93، جامعة الجزائر ، ص 95.

[3] .شكل من أشكال الاستعمار ومن مميزاته أن الدولة المحمية تتحمل نفقات الإحتلال وجميع مايرتبط به من صلاحيات وادارية واقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية،وتدل معاهدة باردو أنّ فكرة الحماية تقوم فقط على إشراف فني على الإدارة الوطنية وتوجهها دون أن تحلّ محلها.والحماية الفرنسية على تونس تنازلت من خلاله الدولة التونسية لفرنسا عن جانب كبير من حقوق سيادتها في الأمور الداخلية وعن استقلالها الخارجي جميعه نظير تعهد فرنسا بحماية الدولة التونسية ضدّ الفوضى الداخلية والإعتداء الخارجي، للتفاصيل انظر : محمد محمود السرّوجي، العلاقات الفرنسية التونسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا، ص 196.

[4] . نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية 18881 – 1934، القاهرة ، 1963، ص 132.

ابتداءا 24من أفريل1881[1]في جيش قدر بـ 31.816 جندي استقدموا من فرنسا والجزائر واخترقوا التراب التونسي بقيادة الجنرال (**لوجيرو Logerot**) بغرض حصار قبائل خمير، واحتل فيلق الجنوب مدينة الكاف، كما وقع احتلال الشمال التونسي قاصدا العاصمة تونس،ونزلت قوات بحرية بقيادة القائد العام :"بريار"،واحتلوا بنزرت، ومنها اتجهوا الى تونس حيث حل بقصر السعيد باردو في 12 ماي 1881 لتوقيع معاهدة باردو [2].

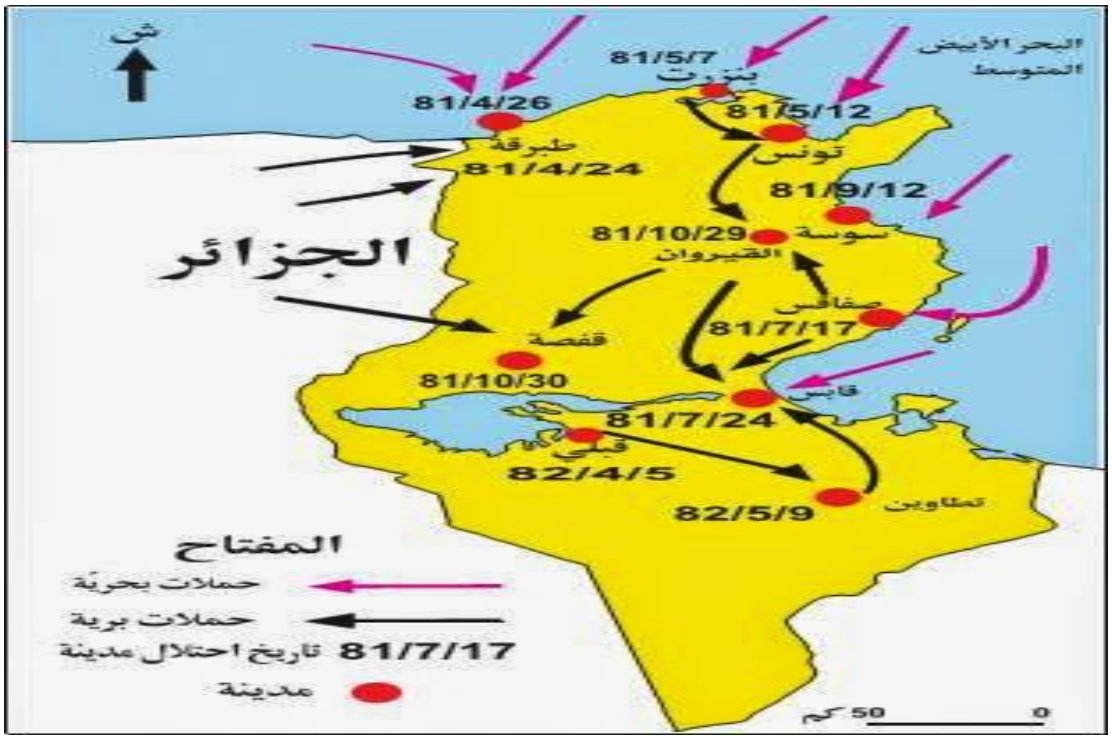

خريطة تبين احتلال تونس وانتصاب الحماية الفرنسية [3]

ثالثا– معاهدات الحماية:على إثر الحملة العسكرية تم توقيع معاهدتين: معاهدة باردو ثم معاهدة المرسى.

1–توقيع معاهدة باردو:

توجه الجنرال الفرنسي **بريار**(Bréart) ومعه القنصل الفرنسي إلى قصر الباي لمقابلة الباي، حيث قام بتقديم نسختين له من معاهدة فرنسية أعدّت سلفا، وبقصر باردو تم توقيع معاهدة الحماية من طرف محمد الصادق باي تعلن فيه حماية فرنسا للبلاد التونسية،وعرفت بمعاهدة :"باردو" أو " قصر السعيد"وجاء في ديباجتها ما نصه:" إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم

[1] .احتلت القوات في طريقها مدينة الكاف في 26 أفريل وسوق الأربعاء وعين دراهم. أما من جهة البحر فكانت وحدة المشرق التي احتلت طبرقة في 26 افريل وفي 1 ماي استسلمت مدينة بنزرت، المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 44.

[2] . حباسي، المرجع السابق،ص 95.

[3] . الرابط الالكتوروني : http://teachersguidetn.blogspot.com/2017/01/6_15.html

وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ....."[1] ، وقد ارتكزت المعاهدة على بنود جاء من ضمنها مايلي:

- تتعهد فرنسا بمساعدة الباي وحماية أمن عائلته وممتلكاته وسلامة بلاده.
- تحتفظ البلاد التونسية بشخصيتها الدولية ورايتها وجنسية شعبها.
- سيادة فرنسا في الجانبين العسكري والدبلوماسي للأيالة (الخارجية والدفاع).
- تضمن الموارد المالية الخاصة بها من:"حقوق دائني المملكة " وخاصة في: غرامة حربية " لتغطية النفقات المباشرة للسيطرة .–منع دخول الأسلحة إلى تونس من الحدود الجزائرية.–تنفيذ جميع المعاهدات التي وقعت بين تونس والدول الأوروبية.

– وبهذا كانت تهدف معاهدة باردو إلى المحافظة على القدرة الدفاعية والميزانية والتحالفات،كما مثلت أنموذجا للحل السياسي المنقوص والمؤقت وقابل للتطور نحو خيارات مؤسساتية متعددة، مع التركيز على احترام مظاهر السيّادة الداخلية لتونس، والحفاظ على الإمتيازات الأوروبية قبل الإحتلال[2].

ويلاحظ من خلال المعاهدة أنّها لم تتضمن لفظ الحماية بل حرصت على الإكبار بالباي وإبراز تكافؤ السلطتين والعمل والتعاون الوثيق،ومع ذلك فقد جرّدت المعاهدة تونس من التمثيل الدولي، ومنح المقيم العام وظيفة وزير الخارجية، واعتبرت الوجود العسكري مؤقت، وأنّ الإجلاء سيتم بين الطرفين حين يستتب الأمن؛ غير أنّ الإتفاقية زادت توثّقا باتفاقية جديدة هي اتفاقية المرسي[3].

2- اتفاقية المرسي:

تم اعتماد اتفاقية أخرى عرفت بـ **"اتفاقية المرسي "** المنعقدة في 08 جوان 1883، التي وُقّعت بين علي باي (1882- 1902) والمقيم العام الفرنسي بول كامبون [4] وشهدت تنظيم السلطة السياسية بتونس في ظل الحماية الفرنسية على أساس مزدوج التركيب بالمحافظة على بعض الأساليب العثمانية في الحكم ، و استحداث أجهزة فرنسية يسيطر عليها الأجانب ومن مجمل ما تضمنته الإتفاقية :- الإطار القانوني لإدارة الشؤون الداخلية من طرف فرنسا والتي أشارت إلى : عبارة الحماية في الإتفاقية – وأعلنت عن السلطة المطلقة لفرنسا في الأيالة التونسية وفقدانها للإستقلال الداخلي ،كما أدخلت الإتفاقية في القاموس السياسي الإستعماري مصطلحا أساسيا هو مبدأ " الإصلاحات " – الضمانات في الموارد المالية التي تريدها فرنسا لتسديد الديون،وبهذا خولت الإتفاقية انتهاك سيادة الباي داخليا وأصبح المقيم العام هو الحاكم الفعلي للبلاد، فالسلطة الفرنسية تضطلع بالجانب التشريعي والباي يصادق على القانون المطبّق بالأيّالة ويتولى

---

[1]. عن نص المعاهدة بالتفصيل راجع: يونس درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، مطبعة الرسالة، ص 141.

[2] . نور الدين الدقي، المغرب العربي والإستعمار الفرنسي، دار سراس للنشر، تونس، 1997، ص 16.

[3] . شاوش حباسي، المرجع السابق،ص 96- 97.

[4] . أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956، تر: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع،ط1، تونس، 1986،ص 19.

إصداره خاصة في يهمّ التونسيين وحدهم ، أمّا ما تعلق بالأوربيين والمسائل المنبثقة عن بنود معاهدة الحماية فإنّ الحكومة الفرنسية هي التي تسنّ القوانين التي يصادق عليها الباي[1].

وبهذا شكلت اتفاقية المرسي تأكيدا على الوضعية التي أصبحت تتمتع بها فرنسا ووضع الإدارة التونسية تحت نظر الوزير المقيم العام، وأصبح نظام الحماية يساير الظروف والتطورات التي أوجدتها فرنسا لضمان هيمنتها على الأيالة وبأقل التكاليف.

[1]. درمونة،المرجع السابق،ص 31.